خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية

الملخص التنفيذي

تسعى الدول العربية لتطوير قدراتها في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والاشعاعية، وتنسيق العمل العربي المشترك وتنفيذ التزاماتها آخذاً بالاعتبار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام (2030) والمعتمدة في عام (2018) من قبل جامعة الدول العربية.

أعلنت جامعة الدول العربية (ويُشار اليها فيما بعد بـ "**الجامعة**") خلال اجتماع تأسيس البنية التحتية العربية للتأهب والاستجابة للطوارئ المنعقد في يوليو من عام (2022)، أن إطار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث سيتضمن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية، وعليه، تم إعداد خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية (ويُشار إليها فيما بعد بـ "**الخارطة**") لتعزيز آليات العمل العربية لتطوير وبناء قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ في المنطقة العربية.

تسعى الخارطة إلى وضع الركائز التي يجب تأسيسها لتحقيق التعاون العربي الفعّال والمستدام في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية تحت مظلة جامعة الدول العربية وبدعم من الهيئة العربية للطاقة الذرية (ويُشار اليها فيما بعد بـ "**الهيئة**") والوكالة الدولية للطاقة الذرية (ويُشار اليها فيما بعد بـ"**الوكالة**").

الخلفية

مع توسع استخدام الطاقة النووية والمصادر المشعة للأغراض السلمية في العالم العربي من أجل التنمية، برزت الحاجة لتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية. في الوقت نفسه، تعمل الجامعة حاليًا على تطوير وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام (2030)، والتي تم اعتمادها بالقرار الصادر عن القمة العادية رقم (29) المنعقدة بمدينة الظهران في المملكة العربية السعودية سنة (2018).

تمت إضافة هذه التعديلات بناء على توصيات اجتماع الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر من عام (2015) لتعديل الاستراتيجية العربية بما يوائم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للأعوام (2015 – 2030). وإدراكاً لل مخاطر المتزايدة والكوارث المحتملة، تركز الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث على تعزيز المعرفة وبناء القدرات للتقليل من المخاطر وخسائر الكوارث والتعافي منها، ويشمل ذلك المخاطر النووية و/أو الإشعاعية.

عملت الهيئة عن كثب مع الوكالة على تعزيز ترتيبات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية في الدول العربية، حيث تم في عام (2022) توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والوكالة لتحديد إطار عمل للتعاون في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك يشمل الدول العربية الأعضاء في الوكالة والهيئة ومنها الطوارئ النووية والإشعاعية. من ثم نظمت الهيئة بالتعاون مع الوكالة والأمانة العامة للجامعة (ويُشار اليها فيما بعد بـ "**الأمانة**") اجتماعاً تحت رعاية الأمين العام للجامعة حول تأسيس بنية تحتية عربية للاستعداد للطوارئ النووية والإشعاعية

والذي أُقيم في مقر الجامعة في القاهرة خلال الفترة (06–07) يوليو من عام (2022).
خلال هذا الاجتماع، تمت الإشارة الى أهمية رفع الوعي على مستوى المعرفة وخلق مناخ للتعاون، والتنسيق بين الدول العربية في مجال الطوارئ النووية والإشعاعية. كما تم طلب الدعم من الجامعة، وأعلنت الأمانة إدراج التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية ضمن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

المجال

تتشارك الدول العربية الثقافة واللغة والتحديات، وستساهم هذه الخارطة في تعزيز التعاون بين الدول العربية في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية. كما أن تنفيذها سيساهم في تحسين قدرات وترتيبات الدول العربية على الاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، وبناء البنية التحتية، وتعزيز تبادل البيانات والخبرات ذات الصلة وأفضل الممارسات فيما بينها. تتناول الخارطة مجالات التأهب والاستجابة لمخاطر الحوادث النووية والإشعاعية، والذي يمكن أن يؤثر على الدول العربية، كما يتضمن العمل العربي المشترك للتنسيق، ولتوفير الدعم عند الحاجة. وتركز الخارطة على تقييم المخاطر النووية والإشعاعية التي قد تؤثر على الدول العربية، و الذي يشمل نطاق واسع من السيناريوهات المفترضة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية، وتأثيراتها المحتملة على دولة عربية واحدة أو عدة دول عربية. بالإضافة إلى تفاصيل متطلبات الاستجابة، والإجراءات اللازمة التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار الضارة على الصحة والبيئة والبنية التحتية في الدول العربية.

الأهـداف

تهدف الخارطة إلى:

- تأسيس إطار عمل عربي مشترك لترتيبات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية بما يتوافق مع المعايير والالتزامات الدولية وأفضل الممارسات العالمية، وبما يساهم في تطوير البنية التحتية والقدرات في الدول العربية.
- التعريف بالتزامات الدول العربية الأطراف بالاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية، والاجراءات المطلوبة لضمان تنفيذ هذه الالتزامات.
- تبادل البلاغات، البيانات، والخبرات، والدروس المستفادة بين الدول العربية لتعزيز قدراتها في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- تنسيق المبادرات العربية المشتركة والمرتبطة بالتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.

الرؤية

تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية

التنفيذ

- تُشكل لجنة فنية تحت مظلة الجامعة من ممثلي الجهات المعنية بالتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية في الدول العربية، بالتنسيق والتعاون مع الهيئة والوكالة.
- تتكون اللجنة (لجنة فنية مفتوحة العضوية) من الدول العربية الأعضاء في الجامعة وتتضمن رئيساً ونائبين.
- ترفع اللجنة تقاريرها الدورية الى الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.
- تعقد اللجنة اجتماعاتها وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعة.

تتكون الخارطة للفترة (2024–2030) من الركائز الآتية:

- **الركيزة الأولى:** تطوير وتعزيز ترتيبات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية بين الدول العربية.
- **الركيزة الثانية:** تعزيز البنية التحتية للتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة الثالثة:** تعزيز مقدرات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة الرابعة:** بناء وتطوير القدرات البشرية في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة الخامسة:** تطوير وتنفيذ تمارين إقليمية للتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة السادسة:** تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي.